على مسكنه وخادمه ومركوبه وملبوسه يامعشر
الشباب الى المعشر الجماعة الذين جمعهم وصف واحد
كشباب وكهولة وشيخوخة وانما خص الشباب بالذكر
لان الشهوة فيهم اغلب والاقتدار عليهم اسهل ارشادا
اى فعليهم من الشارع ويثاب على ذلك الصوم نعم قد يقصد
امتثال ذلك الشارع امر لا لانه لتكميل شرعى وهو العفة
بخلاف الارشاد المحض كالاشهاد فى المعاملة الماخوذ
من قوله تعالى واشهدوا اذا تبايعتم فلا يثاب عليه الا
اذا قصد امتثال الشارع والصوم خاص بالرجال فلا
دخل له فى النسا بل يتزوج اى يباح له اوغيرها
كخوف من ظالم واشتغال بحزن ولا علة به اى والحال
انه غير نادق افضل افعل التفضيل على بابه لان فيه
فضلا ان قصد ولدا اوعفة فالنكاح افضل اى من تركه
افعل التفضيل هنا ليس على بابه لان الترك لا فضل فيه
الشروط مراده بالجمع ما فوق الواحد لانه ذكر شرطين
وليس بكر الخ وليس لظهر هذه الصفات فى الزوج ايضا
هل لا بكر الخ هو حرف تنديم اى ايقاع فى الندم اذا دخلت
على ماض فالمعنى هنا وقعت فى الندم باجابر فان دخلت على
مضارع يكون التحضيض وهو الطلب بحث واز عاج
ولو دا فلو تعارضته هذه الصفات قدمت الدينية الخ مافى
المحشى لحسبها الخ هو ما يفتخر به من الصفات والكمالات
ويجوز للحراى الكامل بين اربع اى سواكن حرائر
او اماء كما يأتى فى مضموره او البعض والبعض بان تقدم نكاح
الاما ثم تزوج بالحرائر ولا ينكح الحراى الكامل ولو خصيا
اوعنينا او مجبوبا اوعقيما امة ولو صغيرة او ايسة

او

او مبعضة ومثل الامة حرة اولادها ارقاقا بان اعتقها
الوارث فلا تنكح الا بشروط الامة وولدها رقيق بين
حرين وسيأتى عكسه وهو الحر بين الرقيقين ولا ينكح
الحر امة الا ان فقد ارقاق الولد وهو محذور شرعى
ومقتضى ذلك حل نكاحها اذا انتفى ذلك بان كانت عقيمة
اوهو عقيما وليس كذلك لان الحكم قد يعم بحسب ما يراه
المجتهد والحاصل ان الرقيق المسلم يشترط له شرط واحد
وهو اسلامها والرقيق الكافر لا يشترط له شى والحر المسلم
يشترط له الثلاثة والحر الكافر يشترط له الاولان
او قدر على صداقها معطوف على المتن وقوله
اووحدها عطف على قوله ولم يجدها وقوله اولم ترض به
عطف على قوله ولم ترض الخ اوكانت الخ تمن لا تصلح
الخ لم يظهر عطفه على ماذا فكان الاولى جعله غاية اى تحل
له الامة اذا عجز عن الحرة ولو كانت الخ حرة فلو قدر
على حرة غايبة مقابل المحذوف فاى ما تقدم فى الحرة الحاضرة
اما الغايبة فاحكمها فقال فلو قدر الخ قول المتن فالشروط
ثلاثة لكن الاولان احدهما يكفى فهو شرط مردد بين
امرين ولو قدر على حرة الخ من جملة منطوق المتن فذكره
زيادة ايضاح العنت اى الزنا سمى الزنا بذلك مجازا
مرسلا من اطلاق اسم المسبب على السبب لان الزنا سبب
والمسبب المشقة واسمها عنت وله تقوى وان لم تكن
قوية فى ذلك اى فيما ذكر من الشرطين لان فيها زيادة
الايمان لان اشتراطه سيأتى حتى لو خان الخ تقريبية
اى فلو اعتبرنا الخصوص حلت له الامة المذكورة وليس
كذلك والوجه ترك التقييد اعتراض على الرويانى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)